المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد83/ شهر كانون الاول/سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.17

اثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة [2004-2021]

The Impact of Economic Corruption on Private Local Investment in Iraq for the Period (2004-2021)

شهد عبد الستار عبد الجبار/الباحثة أ. د. نضال شاكر جودة/المشرف
Shahad Abdul Sattar Abdul Jabbar Nidhal Shaker Jawdat
Shahadsattar108@gmail.com dr. NidhalJawdat@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية : الفساد الاقتصادي، الاستثمار الخاص، مؤشر مدركات الفساد، NARDL.
Keywords: Economic corruption, Private investment, Corruption Perceptions Index, NARDL.

المستخلص:
يهدف البحث لتحليل العلاقة بين الفساد والاستثمار ، فضلاً عن تقدير تأثير الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص للعراق للمدة(2004-2021)باستعمال نموذج NARDL، وان اهم الاستنتاجات التي توصلت لها الباحثة تتمثل في اثبات فرضية البحث والتي تتمثل بوجود علاقة عكسية غير خطية طويلة الامد ما بين الفساد الاقتصادي والاستثمار المحلي الخاص في العراق اما اهم التوصيات التي خرجت بها الباحثة تتمثل بضرورة إشراك الاستثمار المحلي الخاص في العملية التنموية والاستفادة من موارد هذا القطاع، وتوفير البيئة الملائمة لنمو الاستثمار المحلي الخاص وتطويره لقيادة التنمية في المستقبل، وتهيئة البنى التحتية الأساسية الضرورية للانطلاق بالمشاريع الاستثمارية.

Abstract:
The research aims to analyze the relationship between corruption and investment, as well as to estimate the impact of economic corruption on private local investment in Iraq for the period (2004-2021) using the NARDL model. The most important conclusions reached by the researcher are to prove the research hypothesis, which is the existence of a long-term non-linear inverse relationship between economic corruption and private local investment in Iraq. The most important recommendations reached by the researcher are the necessity of involving private local investment in the development process and benefiting from the resources of this sector, providing an appropriate environment for the growth of private local investment and developing it to lead development in the future, and preparing the basic infrastructure necessary to launch investment projects.

المقدمة:
يعد الفساد الاقتصادي بصورة عامة ظاهرة عالمية ذات جذور عميقة، إذ انها تتداخل فيها العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وغيرها من العوامل وتختلف صور الفساد باختلاف الدول والمجتمعات. إن تفشي ظاهرة الفساد في العراق يعود الى أزمات سياسية واقتصادية ومالية التي رافقتها الأوضاع المتردية التي شهدها العراق منذ الحرب العراقية - الايرانية وإلى يومنا هذا. اما الاستثمار المحلي الخاص فيعد مصدراً تمويلياً لكافة المشاريع في كل القطاعات الاقتصادية من خلال ما يحققه من عوائد فأن غياب أو تلكؤ الاستثمار المحلي يشكل منعطف خطير قد يؤدي بعموم الاقتصاد الى الهاوية، وفي ظل

اقتصاد ريعي يعتمد في تلبية متطلبات مساره العام على المورد الريعي ومع ذلك يبقى الخطر قائماً في ظل احتمالات النضوب وتقلبات أسعار المورد الريعي في السوق العالمية لذلك يصبح الأمر ضرورياً في التركيز على تفعيل دور المتغير الاستثماري. إن الاقتصاد العراقي بقي طيلة عقود مضت يعاني من ضعف أو غياب الاستثمار لأسباب تتعلق بالجوانب التمويلية والتخطيطية والتحفيزية، وقد عزز من فاعلية تلك الأسباب المثبطة للاستثمار الأطر والتشريعات القانونية غير المحفزة له، ولعل من أبرز تلك الظروف الاعتمادية التي تكاد تكون مطلقة على المورد النفطي و التعثرات السياسية وعدم الاستقرار الأمني ، فإن مجريات البحث تركز على العوائق التي اعترضت ولا زالت تعترض مسار الاستثمار المحلي واهمها الفساد الاقتصادي.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في اظهاره الدور السلبي للفساد الاقتصادي المتمثل في خفض معدلات الاستثمار المحلي الخاص.

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة خطيرة وهذه المشكلة تهدد حجم الاستثمار وبالتالي فأن مشكلة البحث تتركز على تساؤل مفاده : هل يؤثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق؟

فرضية البحث: هنالك علاقة عكسية طويلة الامد بين الفساد الاقتصادي والاستثمار المحلي الخاص في العراق.

اهداف البحث:

1- تحليل واقع الفساد الاقتصادي والاستثمار المحلي الخاص في العراق .

2- تقدير تأثير الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص للعراق للمدة (2004-2021) باستخدام منهجية التكامل المشترك .

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الكمي في تقدير و تحليل العلاقة بين الفساد الاقتصادي و الاستثمار المحلي الخاص باستعمال اسلوب القياس الاقتصادي المتقدم باستخدام منهجية التكامل المشترك.

حدود البحث:

المكان : العراق

الزمن : 2004-2021

هيكلية البحث: يتضمن البحث الاتي:

المبحث الاول :الاطار النظري للفساد الاقتصادي و الاستثمار المحلي الخاص.

المبحث الثاني :تحليل وقياس تأثير الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (2004 – 2021).

المبحث الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للفساد الاقتصادي والاستثمار المحلي الخاص

المطلب الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للفساد الاقتصادي: ان الفساد في معاجم اللغة هو في(فسد)ضد صلح و الفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل كما ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه التعريف العام لمفهوم الفساد عربيا بأنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق ، مما يجعل التعابير عن مفهوم الفساد متعدد(عبد الزهرة و ابراهيم،2015: 51)ذلك بسبب التغيرات التي شهدها في السنوات الماضية مما جعل تعاريفه محط جدل ونقاش ولم يتفق الكتاب او المنظمات على تعريف

واحد لكن سعوا وراء تحديد مفهوم واضح ودقيق له كونه افة من افات المجتمع التي قد نجدها في المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء مما ادى هذا الى تعدد تعاريفه الرامية لتحديد اشكاله ومظاهره في المجتمع(خضر و راضي ,2015 : 18-19). اما مفهوم الفساد الاقتصادي فهو سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل عدم الأذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات والذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص أو الحكومي، كما وعرف البنك الدولي الفساد الاقتصادي(هو استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة)وفي هذا المعنى قد تم ادراج جميع ممارسات الاستغلال السيء للوظيفة الحكومية أو الخاصة كالعمولات والرشوى وهدر المال...الخ (البيرماني وعبدالله،2020: 162)، او هو(جميع ممارسات الفساد التي تتعلق بالعمل على الربح السريع للاموال والتي تكون بطرق غير مشروعة او غير اخلاقية مثل التلاعب باسعار السلع او افتعال الازمات في الاسواق او اغراق الاسواق ببعض السلع وما الى ذلك من ممارسات تؤدي الى الاضرار بالاقتصاد الوطني) (غنيم , 2018 :22) ويعرفه اخرون بانه(جعل الجانب المادي هو الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان من دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم احكام المال او عدم التفات للجوانب التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادى الاخلاقية والروحية). فمن المفاهيم السابقة يمكن القول ان الفساد الاقتصادي هو استغلال المنصب من اجل تحقيق منفعة خاصة سواء مناصب وزارية عليا او مناصب ادارية في القطاعات الاقتصادية او القطاع العام والتي ينجم عنها هدر لاموال الدولة وتفكيك الاقتصاد الوطني. ويعد هذا النوع من الفساد الاصعب والاخطر والذي اصبح احد المشاكل التي تحظى بالأولوية في معظم الدول وخاصة الدول النامية لأنه يسبب دمار اقتصادي يصعب تحاشيه. ويتميز الفساد الاقتصادي بعدة خصائص منها(عبد المقصود, 2013 :32):

1- تتم ممارسته من عدة اطراف.
2- تكون عملية سرية.
3- تكون المصالح مشتركة والمنافع تبادلية لمرتكبيه.
4- قد يتم عن طريق الاتفاق بين ارادة صانع القرار ومرتكب الفساد باستخدام وسائل الضغط المتعددة.

وهنالك مجموعة من الأسباب التي تدفع إلى ممارسة الفساد الاقتصادي منها أسباب خفية وأخرى ظاهرية، وفيما يلي سوف نوجز أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد الاقتصادي(البيرماني و عبدالله،2020: 163):

1- وجود خلل وقصور في صفات الشخصية التي تمارس الفساد الاقتصادي كان تكون صفة الطمع متأصلة لديه على الرغم من تمتعه بمستوى مادي عالي قد لا يدفعه إلى ممارسة هذا السلوك الا انه يستغل منصبه الوظيفي لغرض الابتزاز بأي طريقة كانت.
2- ان تدني الرواتب والأجور الرسمية للموظفين العاملين في القطاع الحكومي يعتبر عامل رئيسي ومغري بالفساد وهذا ما يحدث في غالبية الدول النامية.
3- للعلاقات الاجتماعية والمحسوبية دور جدا كبير في بروز ظاهرة الفساد الاقتصادي وهذه العلاقات تعد سبب اساسي بعدم تطبيق القوانين والعبور عليها.
4- تغير نظرة المجتمع للأفراد الذين تدور حولهم شبهات الفساد نتيجة استغلالهم للمناصب الحكومية من أشخاص منبوذين إلى أصحاب ذوي جاه ومكانة.

5- عدم استقرار التشريعات القانونية التي تحكم المؤسسات الحكومية هذا الأمر الذي يجعل القوانين غامضة وغير واضحة وقابلة للتأويل والتفسير الخاطئ.

المطلب الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار المحلي الخاص: يعرف الاستثمار بانه(تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية وهو بذلك يعتبر زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع والذي تتكون عناصره من الأرض والمباني والآلات والمكائن والتجهيزات ووسائل النقل...الخ)، أو هو(الزيادة الصافية في رأس المال القومي خلال مدة معينة)(الكعبي،2014: 217)، اما الاستثمار المحلي الخاص فهو (الاستثمار الذي تقوم بممارسته جهة خاصة سواء كان افراد او شركات خاصة وتتمثل براس مال جديد تقوم الشركات او الافراد بتحويله الى مدخرات او ارباح مما سيحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الاموال)(مصطفى ,1990: 13). وان لهذه الاستثمارات دورا هاما للاقتصاد الوطني والذي يتمثل(شموط , 2008: 6-7):

1- زيادة الدخل القومي للدولة من خلال زيادة الانتاجية والانتاج ورفع المستوى المعيشي للأفراد.

2- دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ورفع الناتج المحلي الاجمالي.

3- التخفيف من البطالة وذلك من خلال توفير فرص عمل لأفراد المجتمع.

4- دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب شق طريق او اقامة جسر او اقامة بناء. يعتبر الاستثمار المحلي الخاص احد مقومات النمو الاقتصادي الى جانب توفر التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي الكفء ووفرة قوة العمل، ومن اجل نجاح عملية الاستثمار لا بد من توفر بيئة صالحة تحافظ على استمراره و يطلق عليها اقتصاديا (مناخ الاستثمار)والتي يمكن للقطاع الخاص أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة حيث أن وجود هذه البيئة يعد شرط ضروري لجذب الاستثمارات، وهنا يجب الاشارة الى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار المحلي الخاص من خلال تأثيره على مناخ الاستثمار و زيادة تخوف المستثمرين من استثمار أموالهم في بيئة يتحكم فيها الفساد ولا تخضع للضوابط و القوانين والتشريعات الواضح والفعالة فيكون الفساد هو الوسيلة الغالبة والفعالة للحصول على الحقوق والتراخيص وغيرها، وهذا سيعمل على عزوف المستثمرين الجادين عن الإقدام على استثمار أموالهم في هذه البلدان التي ينتشر فيها الفساد(عبد العظيم ,2011: 77).

المبحث الثاني: تحليل وقياس تأثير الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة [2004-2021]

المطلب الاول: تحليل واقع الفساد الاقتصادي و الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة [2004-2021]: ان للفساد الاقتصادي اثار سلبية واضحة على الاستثمار المحلي الخاص وهذا من خلال دفع الرشاوي من قبل المستثمرين للحصول على العقود والمناقصات وقد تكون هذه المشاريع غير كفؤة مما يخفض من كفاءة الاستثمار المحلي الخاص هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سيساهم الفساد في تخفيض حجم الاستثمار المحلي الخاص من خلال أن المستثمرين غير القادرين على دفع الرشاوي يكونون غير قادرين ايضا على الحصول على المناقصات والعقود، كما ويزيد الفساد من حالة عدم التأكد واليقين بالمستقبل. نلاحظ من جدول(1)تطور الفساد الاقتصادي و الاستثمار المحلي الخاص في العراق، اذ ان ادنى نسبة قد حققها الاستثمار المحلي الخاص كانت في عام

2004 حيث بلغت(370089)مليون ديناراً عراقياً في الوقت الذي كان مؤشر مدركات الفساد* مرتفعا نوعا ما والذي حقق(2.1)وذلك بسبب عدم الاستقرار الامني وانقضاء عام على دخول قوات الاحتلال اضافة الى انعدام الادخار على الرغم من تحسن مستوى الدخل اذا ان جزء كبير منه اتجه نحو الانفاق الاستهلاكي والذي ادى الى قصور بيئة العرض الكلي و في عام 2007فقد انخفضت نسبة مؤشر مدركات الفساد الى(1.5)فانخفض معها الاستثمار المحلي الخاص الى(669365)مليون ديناراً عراقياً وذلك يعود ايضا الى سوء الوضع الامني والانقسامات الطائفية التي ادت الى تعطيل الاستثمارات الخاصة، وفي 2011 و 2012 فقد ارتفع مؤشر مدركات الفساد الى(1.8)وحقق الاستثمار المحلي الخاص(2511907)و (4865507)مليون ديناراً عراقياً وذلك نتيجة لتشجيع الدولة ودعمها للقطاع الخاص، اما عام 2015 فقد انخفض مؤشر مدركات الفساد الى(1.6)و حقق الاستثمار المحلي الخاص اعلى قيمة وصلت الى(16812008)مليون ديناراً عراقياً بسبب انتعاش حركة الاستثمار المحلي الخاص اذ ان البنك المركزي قام بأطلاق مبادرات لدعم المشاريع الكبيرة والصغيرة (الصناعية، الزراعية)الخاصة واعطاء القروض للصناعات كما وتم نقل المصانع من المحافظات التي تم سيطرة داعش عليها الى محافظات اخرى فلم يتوقف الاستثمار المحلي الخاص في هذه السنة، كذلك في 2016 حيث الارتفاع البسيط في مؤشر مدركات الفساد بالمقابل انخفض الاستثمار المحلي الخاص وحقق(11313626)مليون ديناراً عراقياً وهذا بسبب حالة التقشف المالي لدى الحكومة العراقية و ضعف ثقة المستثمرين في الوقت الذي انهكت فيه الحرب ضد الارهاب، اما في الاعوام2017 و2018 و2019فقد شهدت المتغيرات استقراراً بسبب تحسن الوضع الاقتصادي العراقي واعادة البنى التحتية تدريجيا وارتفاع مؤشر مدركات الفساد، قبل ان يشهد عام 2020انخفاض معدل الاستثمار المحلي الخاص بشكل كبير فبلغ(8942100)مليون ديناراً عراقياً برغم من ارتفاع مؤشر مدركات الفساد بنسبة(2.1)وذلك لتوقف الحياة والاستثمارات بسبب وباء كورونا، وفي عام 2021 عاد الاستقرار النسبي فمع ارتفاع مؤشر مدركات الفساد الى(2.3)ارتفع الاستثمار المحلي الخاص الى(10255400)مليون ديناراً عراقياً نتيجة الانتعاش الاقتصادي. ومما سبق نلاحظ أن انخفاض مؤشر مدركات الفساد(ارتفاع مستوى الفساد الاقتصادي)في العراق كان له اثار سلبية واضحة على الاستثمار المحلي الخاص من خلال توفير بيئة غير ملائمة للاستثمار في المشاريع الخاصة، وذلك عن طريق زيادة حالة عدم اليقين والتأكد من المستقبل من جهة وزيادة مستوى التكاليف من جهة اخرى فضلا عن صعوبة حصول المستثمرين الأكثر كفاءة على تسهيلات من اجل القيام بمشاريعهم بسبب عدم قدرتهم على دفع الرشاوي مما يخفض من الكفاءة الاستثمارية، فنستنتج انه كلما ارتفعت نسبة مؤشر مدركات الفساد (انخفاض مستوى الفساد الاقتصادي)كلما ادى الى ارتفع الاستثمار المحلي الخاص والعكس صحيح.

*** مؤشر مدركات الفساد: بدأت منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر مدركات القصاد منذ العام 1995، ويعرف على أنه ذلك المؤشر الذي يقيم الدول ويرتبها وفقاً الدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها، ويعد مؤشر مدركات الفساد مؤشراً مركباً وسمي على أنه "مسح المسوحات". ويعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال المسوحات واستطلاعات رأي توفرها (13) مؤسسة مستقلة ، وتقيس هذه المسوحات واستطلاعات الرأي التي يعتمد عليها المؤشر المدى الاجمالي للفساد من حيث تكرار حدوثه / أو حجم الرشاوى في القطاع العام والعمل السياسي كما توفر جميع هذه المسوحات واستطلاعات الرأي تصنيفاً للدول وان علاقة هذا المؤشر مع الفساد الاقتصادي علاقة عكسية حيث ان ارتفاع نسبة مؤشر مدركات الفساد واقترابها من(10)يدل على انخفاض مستوى الفساد الاقتصادي في الدول والعكس صحيح اذا اقتربت نسبة المؤشر الى الصفر فيدل على ارتفاع مستوى الفساد الاقتصادي في الدول .**

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد83/ شهر كانون الاول/سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.17

جدول(1) مؤشر مدركات الفساد والاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	نسبة مؤشر الفساد	الاستثمار المحلي الخاص
2004	2.1	370089
2005	2.2	438885
2006	1.9	897759
2007	1.5	669365
2008	1.3	785436
2009	1.5	1387682
2010	1.5	2079290
2011	1.8	2511907
2012	1.8	4865507
2013	1.6	9950129
2014	1.6	13947787
2015	1.6	16812008
2016	1.7	11313626
2017	1.8	14826734
2018	1.8	15352852
2019	2	16455400
2020	2.1	8942100
2021	2.3	10255400

المصدر :1- منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد ،التقارير السنوية للسنوات (2004-2021).
2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء(2004-2021).

شكل (1) تطور مؤشر مدركات الفساد مع الاستثمار المحلي الخاص للعراق للمدة (2004-2021)

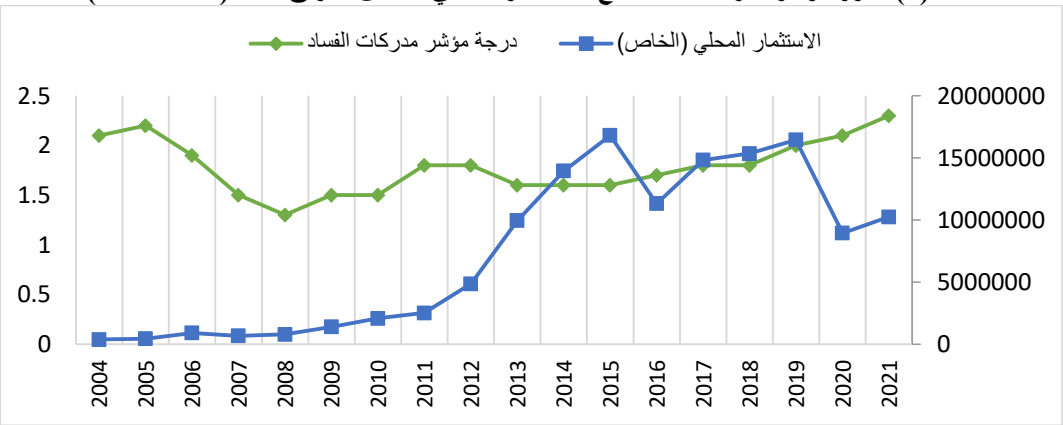

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (1).

المطلب الثاني: قياس تأثير الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة2004 – 2021:

1- توصيف النموذج: لتقدير نموذج NARDL يجب تجزئة المتغير المستقل(CPI)الى موجب وسالب كما ياتي:

$$CPI^{-} \quad CPI^{+} + \quad CPI_t = CPI_0 +$$

إذ إن:

$$CPI^{+} = \sum_{j=1}^{t} \Delta CPI^{+} = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta\, CPI_j, 0)$$

$$CPI\text{-} = \sum_{j=1}^{t} \Delta CPI\text{-} = \sum_{j=1}^{t} \min(\Delta\, CPIj, 0)$$

وبناءً على هذا الافتراض فسيتكون لدينا نموذج NARDL(p,q) وكالاتي:

$$I_t = \sum_{j=1}^{p} \phi j\, I_{t-j} + \sum_{j=0}^{q} (\theta_{j=0}^{+} CPI_{t-j}^{+} + \theta_j^{-} CPI_{t-j}^{-}) + \varepsilon_t \ldots\ldots(1)$$

إذ إن: I_t : االاستثمار المحلي الخاص. CPI_t^{+} : ارتفاع مؤشر مدركات الفساد.

CPI_t^{-} : انخفاض مؤشر مدركات الفساد. وتظهر المعادلة أدناه صيغة الأجل القصير لتوصيف نموذج NARDL والتي يستوجب ان تكون معلماتها مستقرة وألا تعاني من مشاكل الارتباط التسلسلي واختلاف التباين.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد83/ شهر كانون الاول/سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.17

$$\Delta \mathbf{I}_t = \rho \xi_{t-1} + \sum_{j=1}^{\rho-1} \boldsymbol{X}_j \ \Delta \mathbf{I}_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} (\boldsymbol{\varphi}_j^{+} \ \Delta \boldsymbol{CPI}_{t-j}^{+} + \ \boldsymbol{\varphi}_j^{-} \Delta \mathbf{CPI}_{t-j}^{-}) \ldots (2)$$

إذ إن: ξ_{t-1} : حد تصحيح الخطأ. ρ :سرعة تصحيح الخطأ.

كما وان حد تصحيح الخطأ يجب أن يكون سالباً ومعنوياً، إضافة لذلك ان سرعة تصحيح الخطأ يجب أن تكون قيمتها ما بين (-1) و(0).

$$\Delta \boldsymbol{I}_t = \boldsymbol{\rho I}_{t-1} + \boldsymbol{\theta}^{+} \boldsymbol{CPI}_t^{+} + \boldsymbol{\theta}^{-} \boldsymbol{CPI}_t^{-} + \sum_{i=1}^{p-1} \boldsymbol{X}_i \ \Delta \boldsymbol{I}_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \boldsymbol{\pi}_i \ \Delta \boldsymbol{CPI}_{t-i} \ldots (3)$$

تمثل المعادلة أعلاه صيغة الاجل الطويل لنموذج NARDL.

2- تحديد بيانات النموذج القياسي: استعمل الباحث بيانات مؤشر مدركات الفساد (CPI)Corruption Perceptions Index))كمؤشر للفساد الاقتصادي، فضلاً عن الاستثمار المحلي الخاص(I) في العراق بملايين الدنانير العراقية وبالأسعار الجارية وقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات فصلية (ربع سنوية) للمدة(2004.Q1 – 2021.Q4) باستعمال طريقة(Litterman)وبأخذ الصيغة اللوغاريتمية(اللوغاريتم الطبيعي)وبهذا يكون عدد المشاهدات(72)مشاهدة*، ويوضح الشكل البياني(2) بيانات النموذج وكالآتي:

شكل (2): مؤشر مدركات الفساد (CPI) والاستثمار المحلي الخاص(I) في العراق للمدة(2004.Q1 – 2021.Q4)

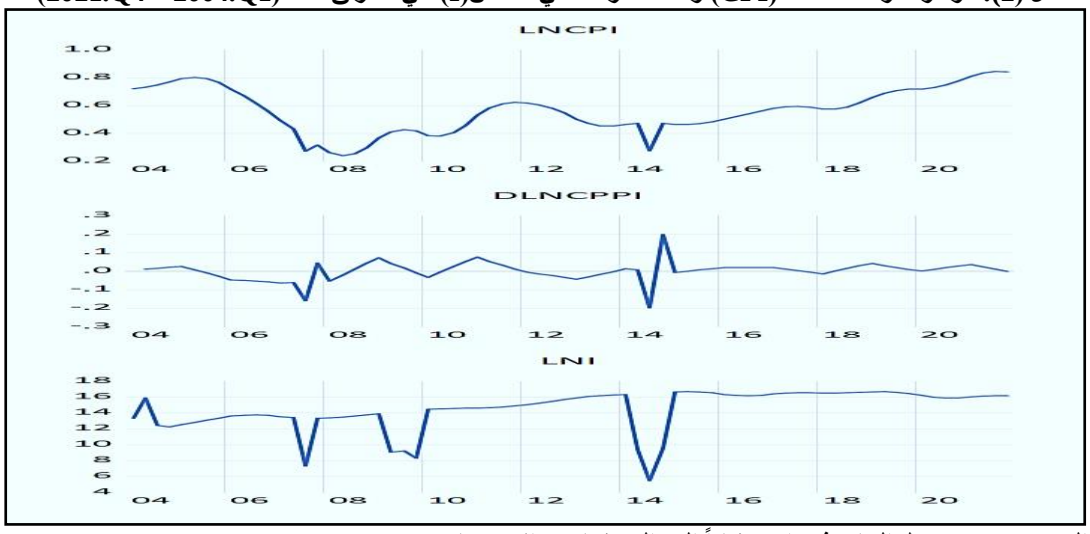

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

3- اختبارات جذر الوحدة للنموذج القياسي: يلاحظ من الجدول(2)في ادناه ان السلسلة الزمنية للمتغير(االاستثمار المحلي الخاص) (LnI)ساكنة (Stationarity)عند المستوى[(0)I]في حين ان السلسلة الزمنية للمتغير(مؤشر مدركات الفساد) (LnCPI) ساكنة عند الفرق الأول[(1)I]، من خلال إحصائية(T)ولكلا الأختبارين(ADF,PP)فهما أكبر من الجدولية، كما وان قيمة احصائية(P–Value)أقل من(5%)وبالتالي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة الزمنية عند المستوى[(0)I]للمتغير(LnI)وبسكون المتغير(LnCPI)عند الفرق الأول[(1)I].

* تم تحويل البيانات من سنوية الى فصلية (ربع سنوية) نظراً لقلة عدد المشاهدات والبالغة (18) مشاهدة فضلاً عن عدم وجود مثل هذه البيانات ربع سنوية او شهرية، وكما هو معروف ان اختبارات جذر الوحدة تحتاج لما لا يقل عن (22) مشاهدة، فضلاً عن ذلك إن نماذج ARDL تحتاج لما لا يقل عن (30) مشاهدة بسبب الحاجة لعدد من التباطؤات عند التقدير وبالتالي سيقلل ذلك من درجات الحرية مما يجعل من نتائج النموذج متحيزة .

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد83/ شهر كانون الاول/سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.17

جدول (2) اختبار (ADF, PP) للنموذج القياسي

اختبارات جذر الوحدة:								
	عند المستوى* (Level)				عند الفرق الأول			
الاختبارات / المتغيرات	ADF		PP		ADF		PP	
	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob	T-Statistic	Prob
LnCPI	-0.882	0.789	-1.415	0.570	-7.785	0.000	-8.014	0.000
LnI	-3.692	0.006	-3.529	0.010	/	/	/	/

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

4- اختبار F–BoundsTest للتكامل المشترك للنموذج القياسي: توضح نتائج الجدول(3)في أدناه لوجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر مدركات الفساد والاستثمار المحلي الخاص في العراق، إذ إن قيمة إحصائية(F-BoundsTest)المحتسبة والبالغة (7.14)وهي أكبر من جميع الحدود العليا الجدولية ولجميع مستويات المعنوية(1% 5% 10%)على التوالي، الامر الذي يعني رفض الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين مؤشر مدركات الفساد والاستثمار المحلي الخاص.

جدول (3) اختبار (F) للحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.138240	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	68		Finite Sample: n=70	
		10%	2.73	3.445
		5%	3.243	4.043
		1%	4.398	5.463
			Finite Sample: n=65	
		10%	2.74	3.455
		5%	3.285	4.07
		1%	4.538	5.475

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

5- اختبارات جودة النموذج القياسي: يبين الجدول(4)ادناه أن بواقي نموذج NARDL المقدر لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يؤكدها اختبار(Breusch Godfrey–)إذ تبلغ قيمة(Prob. Chi-Square) له(0.75)وهي أكبر من(5%)وبالتالي قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل أي إن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما ويوضح اختبار(Breusch – Pagan – Godfrey)عدم وجود مشكلة اختلاف التباين(Heteroskedasticity)في بواقي النموذج إذ ان قيمة (Prob. Chi-Square)للاختبار والبالغة(0.52)فهي أكبر من(5%)مما يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل بخلو بواقي النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات(اختلاف) التباين، أضافةً لذلك يثبت اختبار(Ramsey RESET)ان النموذج المقدر يعد جيد التوصيف وذلك من خلال قيمة إحصائية(F)(1.66)وقيمة P- Value)لها(0.20)وهي أكبر من(5%)الامر الذي لا يمكن معه قبول الفرض العدمي وبالتالي قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم وبالتالي أن النموذج لا يعاني من مشكلة خطأ التوصيف، فضلاً عن ذلك أن معلمات النموذج المقدر تعد مستقرة(Stable)كما يبينها اختباري(CUSUM &CUSUM–squared)حيث إن خط التقدير يقع بين حدي الثقة وبالتالي قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/السنة الثانية والعشرون/العدد83/ شهر كانون الاول/سنة2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/1/17
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.83.17

جدول (4) اختبارات جودة تقدير نموذج NARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.243776	Prob. F(2,57)	0.7845
Obs*R-squared	0.576707	Prob. Chi-Square(2)	0.7495
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.865938	Prob. F(8,59)	0.5501
Obs*R-squared	7.145280	Prob. Chi-Square(8)	0.5210
Scaled explained SS	26.41841	Prob. Chi-Square(8)	0.0009
Ramsey RESET Test Equation: NARDL Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: LNI LNI(-1) LNI(-2) LNI(-3) LNCPI_POS LNCPI_NEG LNCPI_NEG(-1) LNCPI_NEG(-2) LNCPI_NEG(-3) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.289309	58	0.2024
F-statistic	1.662318	(1, 58)	0.2024
Likelihood ratio	1.921518	1	0.1657

المصدر: من عمل الباحثة استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

شكل (3) اختباري CUSUM & CUSUM – squared لنموذج NARDL

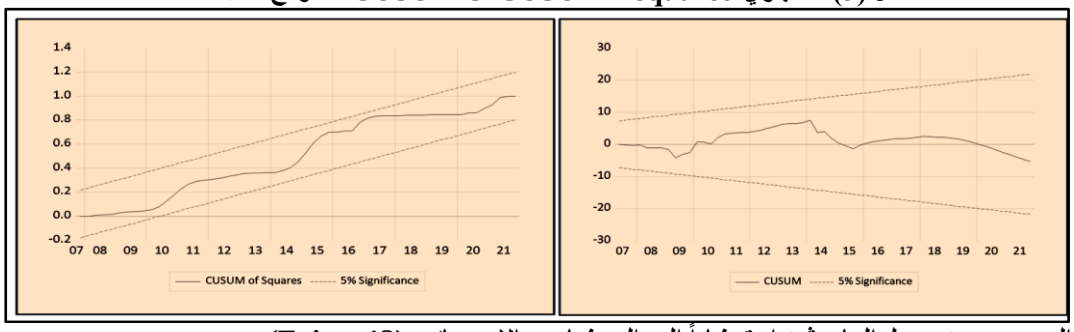

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

6. تقدير نموذج NARDL :

جدول (5) نموذج NARDL

Dependent Variable: LNI
Method: ARDL
Date: 07/30/23 Time: 14:03
Sample (adjusted): 2005Q1 2021Q4
Included observations: 68 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNCPI_POS LNCPI_NEG
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(3, 0, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNI(-1)	0.521338	0.118189	4.411045	0.0000
LNI(-2)	0.152475	0.140762	1.083210	0.2831
LNI(-3)	-0.252437	0.100978	-2.499928	0.0152
LNCPI_POS	4.704257	1.351016	3.482014	0.0009
LNCPI_NEG	30.34703	5.691010	5.332450	0.0000
LNCPI_NEG(-1)	-38.23693	8.138797	-4.698105	0.0000
LNCPI_NEG(-2)	-13.38121	9.395001	-1.424291	0.1596
LNCPI_NEG(-3)	24.19864	6.510949	3.716607	0.0005
C	7.788236	1.600958	4.864735	0.0000

R-squared	0.741759	Mean dependent var	14.58143
Adjusted R-squared	0.706743	S.D. dependent var	2.492319
S.E. of regression	1.349670	Akaike info criterion	3.560332
Sum squared resid	107.4749	Schwarz criterion	3.854091
Log likelihood	-112.0513	Hannan-Quinn criter.	3.676729
F-statistic	21.18360	Durbin-Watson stat	1.910064
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

يلحظ من الجدول(5)نتائج تقدير نموذج NARDL والذي يظهر ان الفساد الاقتصادي يوضح حوالي(74%)من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي الخاص للعراق، وذلك بالاعتماد على قيمة(R^2)والبالغة(0.7418)، كما وان نموذج NARDL المقدر يعد معنوياً احصائياً وذلك من خلال قيمة إحصائية F والبالغة(21.18)فضلاً عن قيمة Prob لها والبالغة(0.000)وهي اقل من(5%)وبالتالي رفض الفرض العدمي بعدم معنوي النموذج وقبول الفرض البديل بمعنوية النموذج.

جدول (6) نموذج NARDL للأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNI)
Selected Model: ARDL(3, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/30/23 Time: 14:03
Sample: 2004Q1 2021Q4
Included observations: 68

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.788236	1.600958	4.864735	0.0000
LNI(-1)*	-0.578624	0.114018	-5.074831	0.0000
LNCPI_POS**	4.704257	1.351016	3.482014	0.0009
LNCPI_NEG(-1)	2.927528	1.305469	2.242511	0.0287
D(LNI(-1))	0.099962	0.115770	0.863450	0.3914
D(LNI(-2))	0.252437	0.100978	2.499928	0.0152
D(LNCPI_NEG)	30.34703	5.691010	5.332450	0.0000
D(LNCPI_NEG(-1))	-10.81743	5.981448	-1.808497	0.0756
D(LNCPI_NEG(-2))	-24.19864	6.510949	-3.716607	0.0005

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCPI_POS	8.130082	2.258338	3.600029	0.0007
LNCPI_NEG	5.059469	2.324143	2.176918	0.0335
C	13.45993	0.863252	15.59213	0.0000

EC = LNI - (8.1301*LNCPI_POS + 5.0595*LNCPI_NEG + 13.4599)

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

يوضح الجدول(6)اعلاه الى وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الاجل بين مؤشر مدركات الفساد والاستثمار المحلي الخاص في العراق إذ إن زيادة مؤشر مدركات الفساد (LnCPI)بنسبة(1%)سيؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي الخاصفي العراق(LnI)بنسبة (8.13%)، وعند انخفاض مؤشر مدركات الفساد(LnCPI)بنسبة(1%)سيؤدي لانخفاض الاستثمار المحلي الخاص في العراق(LnI)بنسبة(5.06%)، وعند حصول أي اختلال في هذه العلاقة في الاجل القصير عن التوازن في الاجل الطويل فسيعيد نموذج تصحيح الخطأ التوازن وبسرعة(-0.5786)فصلياً كما موضح في جدول(7)، مما يعني أن(57.86%)من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير سيتم تصحيحها في الفصل الحالي إذ يعمل الفساد على زيادة تكاليف الاستثمار مما يعني زيادة كلفة السلع المنتجة محلياً والتي ستؤدي الى عدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية، فضلاً عن ذلك يؤدي الفساد الى تلكؤ او عدم مطابقة المشاريع العامة لما مخطط له الامر الذي يؤدي الى خروج المشاريع عن الخدمة او تشغيلها بكلف مرتفعة(انخفاض الكفاءة)وبالتالي تصبح الخدمات العامة أسعارها مرتفعة نسبياً قياساً بالدول المجاورة وهذا الامر ايضاً يزيد من تكاليف الاستثمار المحلي الخاص وبالتالي عدم القدرة على المنافسة نتيجة لتضخم التكاليف بسبب الفساد.

جدول(7) نموذج تصحيح الخطأ لنموذج NARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNI)
Selected Model: ARDL(3, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/30/23 Time: 14:04
Sample: 2004Q1 2021Q4
Included observations: 68

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNI(-1))	0.099962	0.110692	0.903064	0.3702
D(LNI(-2))	0.252437	0.097939	2.577485	0.0125
D(LNCPI_NEG)	30.34703	5.117654	5.929871	0.0000
D(LNCPI_NEG(-1))	-10.81743	5.235752	-2.066069	0.0432
D(LNCPI_NEG(-2))	-24.19864	5.821404	-4.156839	0.0001
CointEq(-1)*	-0.578624	0.105633	-5.477664	0.0000

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الاحصائي (Eviews12).

الاستنتاجات:

1- تم اثبات فرضية البحث بوجود علاقة عكسية بين الفساد الاقتصادي يؤثر على الاستثمار المحلي الخاص.

2- وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الامد بين مؤشر مدركات الفساد والاستثمار المحلي الخاص في العراق، فكلما زاد مؤشر مدركات الفساد(انخفاض الفساد الاقتصادي) كلما زاد الاستثمار المحلي الخاص في العراق، وكلما انخفض مؤشر مدركات الفساد (زيادة الفساد الاقتصادي)كلما انخفض الاستثمار المحلي الخاص في العراق إذ إن زيادة مؤشر مدركات الفساد(LnCPI)بنسبة(1%)سيؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي الخاص في العراق (LnI)بنسبة(8.13%)، وعند انخفاض مؤشر مدركات الفساد (LnCPI)بنسبة(1%) سيؤدي لانخفاض الاستثمار المحلي الخاص في العراق(LnI)بنسبة(5.06%).

التوصيات:

1- ضرورة إشراك الاستثمار المحلي الخاص في العملية التنموية والاستفادة من خيرة هذا القطاع واعادة الهيكلية الاقتصادية للبلاد، فضلاً عن ضرورة بناء ثقافة عامة تؤمن بأهمية الاستثمار المحلي الخاص ودوره الفاعل في العملية التنموية من خلال التركيز في المؤتمرات والندوات والابحاث ببيان أهميته ودوره في الاقتصاد الوطني.

2- توفير البيئة الملائمة لنمو الاستثمار المحلي الخاص وتطويره لقيادة التنمية في المستقبل فضلاً عن توفير اساس اقتصادي وسياسي قوي برفع من مكانة الدولة بما يعزز ثقة المستثمرين بالاستثمار المحلي من خلال توفير مناخ استثماري ملائم.

3- توفير وتهيئة البنى التحتية الأساسية الضرورية للانطلاق بالمشاريع الاستثمارية باعتبارها داعمة وسائدة لنجاحيها.

4- إعادة تنظيم اللوائح والقوانين التي تمهد الطريق أمام استثمار القطاع الخاص وفتح قنوات تمويل محلية عديدة وبشروط ميسرة من أجل تحفيزه للاستثمار.

المصادر والمراجع : REFERENCES

1- البيرماني، علي مهدي وعبدالله، بدر دحام، الفساد الاقتصادي في العراق بين التشخيص واشكالية المعالجة، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد2020،123.

2- خضر-وراضي، حمزة حسن و مازن ليلو، الفساد الاداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان،2015.

3- شموط، مروان، اسس الاستثمار، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد 2008.

4- عبد، المقصود نزيه ،الفساد الاقتصادي، دار الفكرالجامعى،الاسكندرية،2013.

5- عبد الزهرة، سهيلة و ابراهيم، واحمد اياد، الفساد الاداري والمالي في العراق مظاهر واسباب ومعالجات، الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،العدد2015،102.

6- عبد العظيم، حمدي ،عولمة الفساد وفساد العولمة، الاسكندرية، الدار الجامعية،2011.

7- غنيم، سامي محمد ،جرائم الفساد في التشريع الجنائي، المصرية للنشر والتوزيع، 2018.

8- الكعبي، بثينة راشد حميدي، البنى التحتية بين كلف الفساد وكلف تمويل الاستثمار مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،العدد98،2014.

9- مصطفى، منى محمود، الحماية الدولية للاستثمار الاجنبي المباشر ودور التحكيم في تسوية منازعات الاستثمار، القاهرة، دار النهضة العربية، 1990.